الأنباء
السبت 18-07-2009 العدد 12636
7

# الهيئة المنظمة للإتصالات: أي تأخير بإطلاق الرمزين ٧١و٧٢ ينعكس سلبا على حاجات السوق

لفتت «الهيئة المنظمة للاتصالات» الى أن أي تأخر إضافي في تنفيذ قرار تخصيص الرمز٧١ لشركة MTC touch) والرمز٧٢ لشركة Alfa) ينعكس سلباً على المواطنين وعلى حاجات السوق خلال الموسم السياحي وقد يؤدي إلى نشوء سوق سوداء، محملة مسؤولية هذا التأخير، في حال حصوله إلى الشركتين، وستقوم بكل ما هو متوجب لإنذار المعنيين بضرورة التنفيذ السريع تفادياً لأي إنعكاس على المواطنين والسياح.

جاء ذلك في بيان اصدرته الهيئة أمس مما جاء فيه: بعد أن أصدرت الهيئة القرار رقم ٢٠٠٩/١ المنشور في الجريدة الرسمية تاريخ ١٩ أذار٢٠٠٩ والذي بموجبه أعيد تخصيص الرمز٧١ لشركة (MTC touch) MIC٢ والرمز٧٢ لشركة (Alfa) MIC١.

وبعد أن تقدمت وزارة الاتصالات ممثلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل بطعن وطلب وقف تنفيذ القرار المذكور أمام مجلس شورى الدولة، صدر عن مجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ القرار الإعدادي رقم٢٠٠٨-٢٣٧/٢٠٠٩ الذي قضى برفض وقف تنفيذ قرار الهيئة المذكور أعلاه، مما يعني أن هذا القرار يبقى ساري المفعول.

بالنسبة الى القرار ٢٠٠٩/٢ المنشور في الجريدة الرسمية تاريخ ١٨ أذار٢٠٠٩ والمتضمن تحديد البدلات على الأرقام الخليوية والثابتة والمختصرة لسنة ٢٠٠٩، وبعد أن تقدمت وزارة الاتصالات ممثلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل بطعن وطلب وقف تنفيذ القرار.

صدر عن مجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ القرار الإعدادي تحت المرجع رقم٢٠٠٨-٢٣٨/٢٠٠٩ الذي قضى بالموافقة على وقف تنفيذ قرار الهيئة المذكور إلى حين استكمال الإجراءات القانونية المتبعة.

١- إن قرار الهيئة تخصيص الرمز ٧١ لشركة MTC touch /MIC٢ والرمز ٧٢ لشركة Alfa /MIC١ (والذي يتيح توفير مليون رقم إضافي لكل من الشركتين عوضاً عن نصف مليون لكل منهما) أتى نتيجة المداولات التي جرت مع الأطراف المعنية كافة، وتلبية لحاجات السوق وللتوسعة المرتقبة على الشبكتين المعنيتين، وتفادياً لاحتمال نشوء سوق سوداء في حال عدم تلبية هذا الطلب في الوقت المناسب.

٢- بالرغم من قدرة الشركتين ووزارة الاتصالات على تنفيذ القرار المذكور أعلاه ضمن مهلة زمنية معقولة لا تؤثر في وضع السوق عند صدور هذا القرار، أي منذ منتصف آذار الماضي، والذي جاء أساساً تلبية لحاجات السوق، لم تقم وزارة الاتصالات ومكتب المالكين والمشغلين بتنفيذه كما هو متوقع، وتطبيقاً لقانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ الذي أعطى بشكل واضح هذه الصلاحية للهيئة المنظمة للاتصالات، بل تم التقدم بطعن وطلب وقف تنفيذه أمام مجلس شورى الدولة.

٣- إن قرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٠٨/٢٣٧-٢٠٠٩ الذي رفض وقف تنفيذ قرار الهيئة ٢٠٠٩/١ جاء ليؤكد استمرارية العمل بهذا القرار ووجوب تنفيذه ، مما يمكّننا من القول بأن المهام والصلاحيات التي أناطها المشترع بالهيئة قد انتقلت بحكم القانون إلى هذه الأخيرة بعد تعيين أعضائها ومباشرة عملها وفقاً لنظامها الداخلي.

٤- ونظراً لحاجات السوق المتنامية بسبب الموسم السياحي، ونظراً لقدرة مكتب المالكين والمشغلين على تنفيذه ضمن مهلة زمنية معقولة ، قامت الهيئة بإرسال كتاب إنذار إلى شركة MIC١/ Alfa تطلب فيه الالتزام بتنفيذ قرار الهيئة ٢٠٠٩/١ في أسرع وقت ممكن بالتنسيق مع مكتب المالكين، وبالعودة عن أي قرار متخذ بتوزيع أرقام غير مخصصة لهذه الشركة في السوق، وإجراء المقتضى فوراً لتفادي نشوء سوق سوداء ناتجة عن التأخر في التنفيذ.

٥- تنفيذاً لقرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٠٨/٢٣٨-٢٠٠٩ الذي أوقف تنفيذ قرار الهيئة رقم ٢٠٠٩/٢، فإن الهيئة تعلن التزامها استكمال الإجراءات القانونية الضرورية المتبعة.

## يحمّل مسؤولية انقطاع الخطوط للتضاريس الصعبة والكثافة السكانية

# باسيل يبرر للشركتين المشغلتين التراخي في توسيع الشبكات

الخلل الذي يصيب بين فترة وأخرى الشركتين المشغلتين لقطاع الخليوي في لبنان، خصوصاً لناحية عدم قدرة المشتركين على الاتصال مثلما حصل خلال اليومين الماضيين، استدعت من وزير الاتصالات جبران باسيل الى عقد مؤتمر صحفي مطوّل شرح فيه بإسهاب الخلل الذي يصيب قطاع الخليوي، دون ان يعطي الجواب الشافي راميا الكرة في ملعب الشركتين المشغلتين، مؤكداً أن اي عطل طارئ آخر يقع فتقع مسؤولية التوضيح على الشركتين، وفي حال لم يكن للعطل مبرر تحاسبان عليه، وفي حال كان له مبرر عليهما الاسراع في التوضيح للوزارة كما للرأي العام، استباقيا او عند حدوث العطل».

وقال: «صحيح ان الوزارة مسؤولة عن السياسة العامة لقطاع الخليوي، وقد وضعناها وحاربنا من اجلها واثبتت فوائدها، ونعتبر انها نجحت ومن الضروري الاستمرار بها. انما الادارة اليومية للشبكتين هي من مسؤولية الشركتين، ونحن لجانا الى شركتي زين واوراسكوم، كي تتحملا مسؤولياتهما. لم نتهرب من الواجهة يوما كوزير او كوزارة».

ولفت باسيل الى ان «الوزارة انجزت التصحيح اللازم في السياسة العامة، ووضعنا الامور على السكة واتممنا المناقصة التي فازت بها الشركتان الراهنتان اللتان تتقاضيان ملايين الدولارات شهريا لتحققا ادارة جيدة. لذا من مسؤوليتهما الادارة اليومية للشبكتين، في حال انقطاع خط او عطل في محطة».

وينفي باسيل ان تكون مسؤولية الوزارة عن الخلل الذي يحصل من حين لآخر في شبكتي الخليوي، لافتاً الى ان «مسؤولية الوزارة فالمتابعة اليومية والتدقيق اليومي التقني والتحاسبي والمالي، وهو امر يحصل، علما انه سبق ان وضعنا مهلا زمنية في العقد كي تنهي الشركتان عملية التوسيع، وقد انهتا التوسيع جزئيا انما رفعنا اليهما كتبا لتذكيرهما ان عليهما مسؤولية جزائية مالية في اطار متابعتهما بإستمرار هذه الاعمال. واخيرا، وجهنا اليهما كتبا تذكيرية بأن سيف المحاسبة والمساءلة مرفوع وعليهما ان تكونا بجهوزية لدفع أي بند جزائي في حال المخالفة. كما ان هناك مؤشرات للجودة مدرجة في العقد، واي تقصير يرتب على المقصر تجزية مالية بـ٥٠ الف دولا».

وعلى الرغم من إقرار باسيل ان «عملية التوسيع الموكلة الى الشركتين المشغلتين انتهت في نهاية حزيران» إلا ان باسيل يعطي للشركتين ذرائع للاستمرار في التأخير، مشيراً الى انه «سلمنا الشركتين الشبكات كانت مهترئة، وبالتالي امام هذا الواقع لا يمكننا الطلب اليهما التحسن في يوم او يومين، من هنا نحن نتساهل قدر الامكان يمكن ونتفهم الكثير من الامور حيث امكن التفهم ولكن قدرة التساهل والتسامح بمفهوميها الزمني والعملي ضاقت اليوم وبالتالي فإن الشركتين تضطلعان بالمسؤولية والتوضيح بشكل يومي عن اعمال الصيانة والتوسيع واي عطل قد يطرأ على الشبكة فالوزارة ليست مسؤولة عن اي عطل فني يطرأ».

باسيل متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي

وقال: «وزارة الاتصالات سبق ان التزمت في العقود وجوب زيادة كل من الشركتين ٤٠٠ الف خط على كل شبكة، وهذا ما تم وانتهى في النصف الاول من ايار الفائت، وعملية التوسيع مستمرة وقائمة على مستوى المحطات. وفي شركة «الفا» هناك ١١٨ محطة انشئت من اصل ٢٣٤ وفي شركة «ام.تي.سي» هناك ١٢٢ محطة من اصل ٢٧٠ والعمل مستمر. ومن المتوقع انتهاء بعض المحطات هذا الصيف واخرى حتى نهاية السنة. وايضا بشكل استباقي، ازدادت القدرة الاستيعابية للمشتركين من مليون ومئتي الف الى مليونين ومئتي الف، واليوم عدد المشتركين هو مليونين وخمسين الفا، من هنا بدأت الشركتان بتجهيز سعتهما بشكل افضل، وقد وافقنا على صرف الاموال للشركتين لهذا الهدف فتصبح امكانية الاستيعاب لدى شركة «ام. تي.سي» مليون وخمسمئة وخمسين الف مشترك وفي «الفا» حوالى المليون ومئتين وخمسين الف مشترك. وهذا ما يمكن ان يتوفر من الآن وحتى نهاية الصيف، وبالتالي كل الضغط الذي نشهده على الشبكات نواكبه بشكل يومي كي نستطيع توسيع قدرة الاستيعاب.

ويطرح باسيل سؤال حول الذي كان سيحصل لو لم تجر عمليات التوسيع؟ فقال: «عندما يدخل لغاية اليوم ٩٩٠ الف سائح الى لبنان هذا العام ونعلم ان ٩٠ في المئة منهم يحصلون على خطوط خليوية، ماذا كان ليحصل لو لم نقم بعمليات التوسيع. اذكر ان سعر الخط في العام الفائت وصل الى ٢٥٠ دولارا، اما اليوم فكل الخطوط متوافرة بسعر ٢٥ دولارا. صحيح ان عمليات التوسيع بقدرة الاستيعاب تسبق الطلب، وامداد السوق يتوفر اليوم بالشكل اللازم انما بالتوازي مع زيادة المحطات وزيادة النقل بين السنترالات والمحطات وهي عملية كبيرة تتطلب الوقت اللازم وتتخللها صعوبات، من مثل ايجاد الاماكن والحصول على التراخيص اللازمة وعمليات البناء. ولكن بشكل اجمالي هذا الامر يترجم من خلال مؤشرات الجودة».

وردا على سؤال، أجاب: «انقطاع الخطوط جائز في كل دول العالم، فكيف ببلد مثل لبنان بتضاريس جغرافية صعبة، وبكثافة سكانية. انما نحن ننجز في اشهر عملا كان يفترض القيام به في ١٥ عاما. والحل ان نستمر بهذا العمل، وسيشعر اللبنانيون بتحسن اضافي في نهاية هذا الصيف، واؤكد ان الاستمرار في الوتيرة نفسها من العمل سيؤدي الى تحسن افضل. واشير الى ان الشركتين طلبتا من نوكيا سيمنز واريكسون اجراء عملية تدقيق تقني Auditing على الشبكتين، وخرجتا بتقرير كارثي عن اعطال تسببت بها امور بسيطة كمثل «عزقة» رخوة وغيرها.. هذا الامر من جراء تراكمات ١٥ عاما ولا يمكن تحميل مسؤوليتها لاوراسكوم التي تدير «الفا» كما لا يمكن اعفاؤها منه، لانها هي التي تدير. وقد تحملت الوزارة هذا الوزر وسمحت للشركتين بصرف الاموال اللازمة. لكن يا للاسف، هناك اعطال تحصل بسبب الاهمال المتراكم على مدى ١٥ عاما. الاعمال تنجز بشكل مضاعف، انما اتمنى مزيدا من العمل لذلك نستمر في مراسلتهما وتنبيههما. والعلاقة معهما ليست علاقة ود وغرام. لذا نحن نصارح الرأي العام بكل هذه الحقائق. وقال: تصلني شكاوى كثيرة عن مركز خدمة الزبائن (١١١)، وهذه واحدة من مؤشرات الجودة وسنبدأ تطبيقها نهاية الشهر. وسنتابع هذا الامر وكان على الشركتين التحوط لارتفاع عدد المشتركين من خلال زيادة عدد الموظفين لتلقي استفسارات المشتركين».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"